

البحرين

يتوقع نمو الاقتصاد البحريني بحوالي ٣% في عام ٢٠٢١ بفضل تلاشي الضغوط الناجمة عن الجائحة وتعافي قطاعي السياحة والخدمات، على أن يسجل نمواً يصل في المتوسط إلى ٣,١% خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ بدعم من المشاريع التوسعية لقطاع النفط والغاز وخطط البنية التحتية التي تتولى دول مجلس التعاون الخليجي تمويلها. وعلى الرغم من تأجيل التاريخ المستهدف لبرنامج التوازن المالي، والذي يهدف لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة نتيجة لتداعيات الجائحة، إلا أن جهود الضبط المالي تجري بوتيرة جيدة بما في ذلك تقليص النفقات إضافة إلى امكانية رفع ضريبة القيمة المضافة خلال عام ٢٠٢٢. وسوف يساهم احراز التقدم المستمر في هذا المجال في تعزيز الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وقد يفتح المجال للحصول على المزيد من المساعدات الخليجية.

عودة متوقعة لمعدلات نمو مقبولة مع انحسار الجائحة

ودفع تراكم العجز المالي إلى رفع مستويات الدين العام من حوالي ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ٩٤% في عام ٢٠١٩، ثم إلى ١١٦% في العام الماضي. وعلى الرغم من التدابير المتخذة لتقليص العجز، إلا أنه من المرجح أن يظل مستوى الدين العام أعلى من ١٠٠% خلال فترة التوقعات. وكانت وكالتا التصنيف الائتماني موديز وستاندر أند بورز قد عدلت النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للبحرين إلى سلبية في وقت سابق من العام الحالي مما يعكس مدى التحديات التي تفرضها الديون بما في ذلك ارتفاع تكاليف خدمة الدين. إلا أن البلاد نجحت في الاستفادة من الأسواق الدولية من خلال إصدار سندات بقيمة ٢,٥ مليار دولار في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢١، وإن كان ذلك بعوائد تصل إلى ٦,٢٥% (أجل استحقاق ٣٠ عاماً). وقد يؤدي احراز المزيد من التقدم على صعيد برنامج التوازن المالي أيضاً إلى قيام دول مجلس التعاون الخليجي بضخ المزيد من الأموال تجاه المشاريع المختلفة.

انخفاض التضخم واحتمال ارتفاعه مع زيادة ضريبة القيمة المضافة في ٢٠٢٢

بعد استمرار تسجيل مؤشر أسعار المستهلكين مستويات سلبية منذ أوائل عام ٢٠٢٠، تحرك مجدداً لتسجيل مستويات موجبة في يونيو ٢٠٢١ في ظل تحسن أداء الاقتصاد وتلاشي الانكماش في مختلف القطاعات الرئيسية بما في ذلك المواد الغذائية والملابس والضيافة. وانخفضت إيجارات المساكن بنسبة ٢% على أساس سنوي وذلك في السبعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ على الرغم من عودتها للارتفاع مرة أخرى. وتعتمد توقعات التضخم جزئياً على ضريبة القيمة المضافة، والتي إذا تم رفعها العام المقبل على النحو المذكور، فقد يرتفع معدل التضخم إلى نحو ٣% في المتوسط في عام ٢٠٢٢، ثم يتراجع خلال السنتين اللاحقتين (الرسم البياني ٣). ومن الممكن أن يتم رفع أسعار الفائدة في أواخر عام ٢٠٢٢ نظراً لارتباط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي. وقد ارتفع انتماء الافراد مدعوماً ببرنامج تأجيل سداد مستحقات القروض، الذي من المقرر أن ينتهي بنهاية عام ٢٠٢١، ما نسبته ٥,٤% على أساس سنوي في أغسطس وقد يصل إلى نحو ٤% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ (الرسم البياني ٤).

تحسن المركز الخارجي مع استمرار بقاء معدل تغطية الواردات منخفضاً

اتسع عجز الحساب الجاري إلى ٩,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ مقابل ٢% في عام ٢٠١٩، إلا أنه من المقرر أن يتحسن بشكل قوي هذا العام بفضل ارتفاع أسعار النفط والانتعاش التدريجي لقطاع السياحة. وتوقع أن يبقى أقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، بافتراض عدم تراجع أسعار النفط لما دون ٦٠ دولاراً للبرميل. وقد بلغت احتياطات النقد الأجنبية للبنك المركزي ٣,٧ مليار دولار في أغسطس ٢٠٢١، ما يكفي لتغطية أقل من ثلاثة أشهر من الواردات من السلع والخدمات (الرسم البياني ٥). وعلى المدى المتوسط، يمكن تعزيز الاحتياطات من خلال تعافي نشاط قطاع السياحة، وإصدار المزيد من أدوات الدين، وتوفير الدعم القوي من دول مجلس التعاون الخليجي. وتتمحور المخاطر الرئيسية التي تهدد وتيرة التعافي الاقتصادي البحريني (بما في ذلك العوامل المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ أو تباطؤ النمو العالمي)، وانخفاض التصنيف الائتماني، وارتفاع مستويات الدين العام، والتأخر في تطبيق برنامج الضبط المالي.

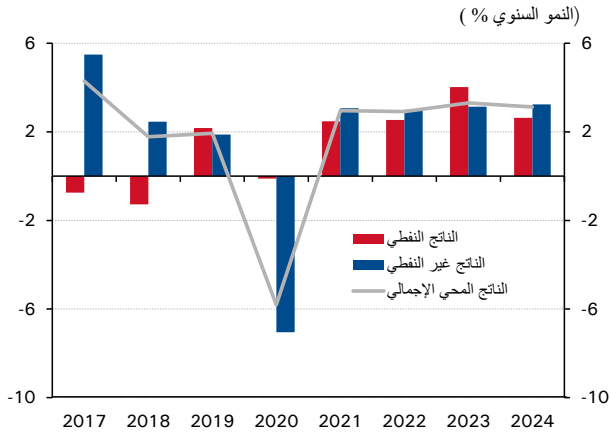
يسير التعافي الاقتصادي بخى ثابتة، إذ ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز الإيرادات الحكومية في ظل سعي الحكومة نحو إعادة برنامج التوازن المالي لمساره الطبيعي بعد الجائحة. وبعد تسجيل انكماش بنسبة ٧,١% العام الماضي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٢,٢% على أساس سنوي في النصف الأول من ٢٠٢١، وتوقع تحسناً إضافياً قد يصل بمعدل النمو إلى ٣,١% في عام ٢٠٢١ بالكامل. إذ يعكس ذلك نجاح طرح برامج اللقاحات (أكثر من ٦٠% من السكان حصلوا على جرعتين من اللقاح)، وتخفيف القيود الصحية على المستوى المحلي وكذلك على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وتعافي قطاعي السياحة والخدمات، وارتفاع أسعار النفط، وإحراز تقدم على مستوى مشاريع البنية التحتية التي يتولى تمويلها صندوق تنمية دول مجلس التعاون الخليجي (الرسم البياني ١).

وفي ذات الوقت، انكمش القطاع النفطي بنسبة ٠,١% العام الماضي في ظل استقرار إنتاج النفط نسبياً عند مستوى ٠,١٩٤ مليون برميل يومياً (متماسكاً بشكل أفضل مقارنة بالدول الأخرى المشاركة في اتفاقية الأوبك وحلفائها) وانخفض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٠,٤% إلى ٦١٠ مليار قدم مكعب. وقد يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٣% في المتوسط خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٤ مقابل ٢,٥% في عام ٢٠٢١ ونسبة ٥,٨% في عام ٢٠٢٠، مع مساهمة مشاريع النفط والغاز (بما في ذلك تحديث مصفاة بابكو وتطوير حقل خليج البحرين) وذلك على الرغم من حجم القطاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي ١٨%).

استمرار الحاجة لمزيد من ضبط الأوضاع المالية رغم انخفاض العجز المالي

أدى انخفاض الإيرادات الناجم عن تداعيات الجائحة (-٢٨%) وزيادة الإنفاق (+٥%) إلى دفع العجز المالي ليصل إلى ١٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ مقابل ٤,٧% في عام ٢٠١٩، مما استدعى تأجيل استهداف الحكومة تحقيق التوازن في الميزانية من عام 2022 المحدد في برنامج التوازن المالي حتى عام ٢٠٢٤. ومن المقرر أن يخفض العجز بشكل حاد هذا العام إلى ٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بفضل ارتفاع أسعار النفط، وذلك على الرغم من تمديد تدابير التحفيز المالي مثل برنامج دعم الرواتب، مما يساهم في زيادة مستويات الإنفاق. إلا أن الحاجة إلى استمرار جهود الضبط المالي ما تزال قائمة. وستشمل أبرز الأولويات مواصلة تقليص الإنفاق العام مع زيادة كفاءته وزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة رسوم المرافق العامة. إضافة لذلك، من المتوقع مضاعفة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٠% اعتباراً من عام ٢٠٢٢. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالعام الماضي، إذ من المفترض أن يؤدي ذلك إلى خفض العجز في المتوسط إلى ٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤ (الرسم البياني ٢)، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن تأخير الإصلاحات واستمرار تسجيل النفقات خارج الميزانية تعتبر من أبرز المخاطر التي تهدد افاق المالية العامة.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



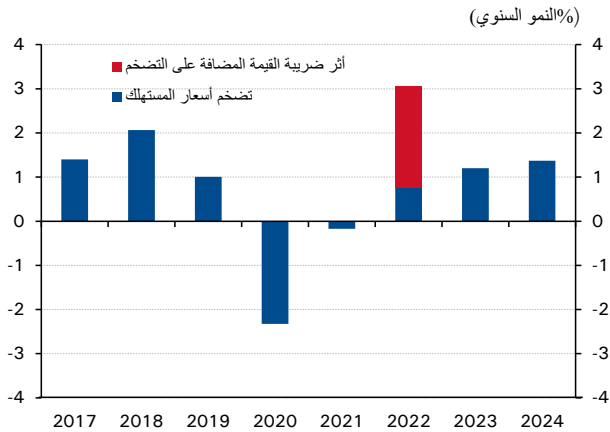
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٤*	٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠	البيان
43	41	39	37	35	الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي (مليار دولار)
3.1	3.3	2.9	3.0	-5.8	النمو السنوي % الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.6	4.0	2.5	2.5	-0.1	النمو السنوي % الناتج النفطي
3.2	3.1	3.0	3.1	-7.1	النمو السنوي % الناتج غير النفطي
-1.2	-3.2	-4.9	-5.8	-12.9	رصيد الموازنة من ناتج %
-3.6	-3.9	-4.1	-2.2	-9.4	رصيد الحساب الجاري من ناتج %
1.4	1.2	3.1	-0.2	-2.3	النمو السنوي % التضخم الأساسي

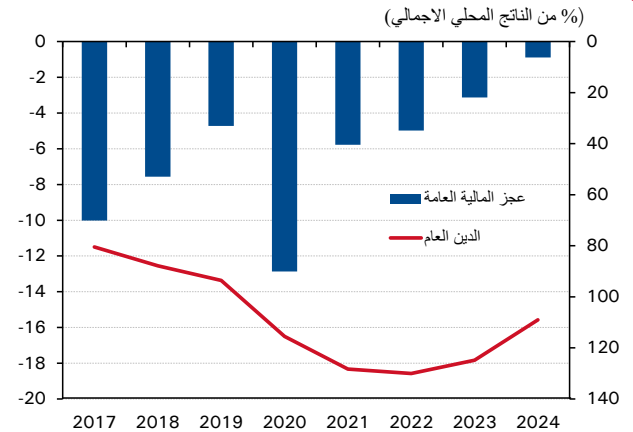
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: التضخم في أسعار المستهلكين



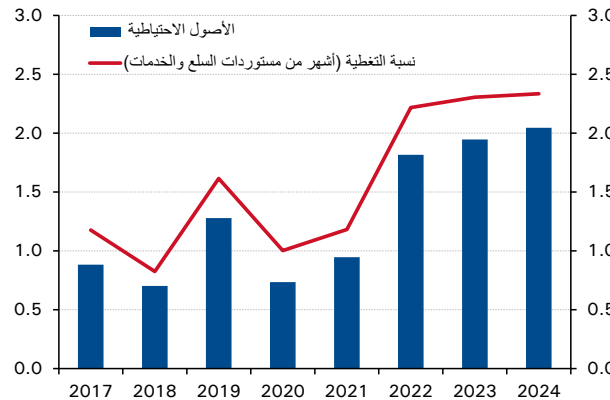
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: عجز المالية العامة والدين العام



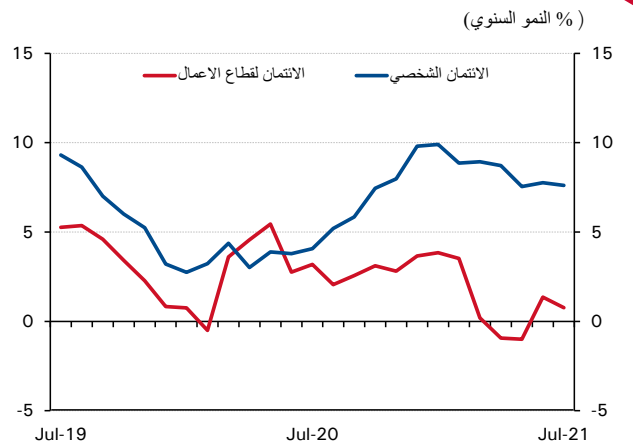
المصدر: وزارة المالية، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: احتياطي النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي



المصدر: مصرف البحرين المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: التسهيلات الائتمانية من مصارف قطاع التجزئة



المصدر: مصرف البحرين المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني